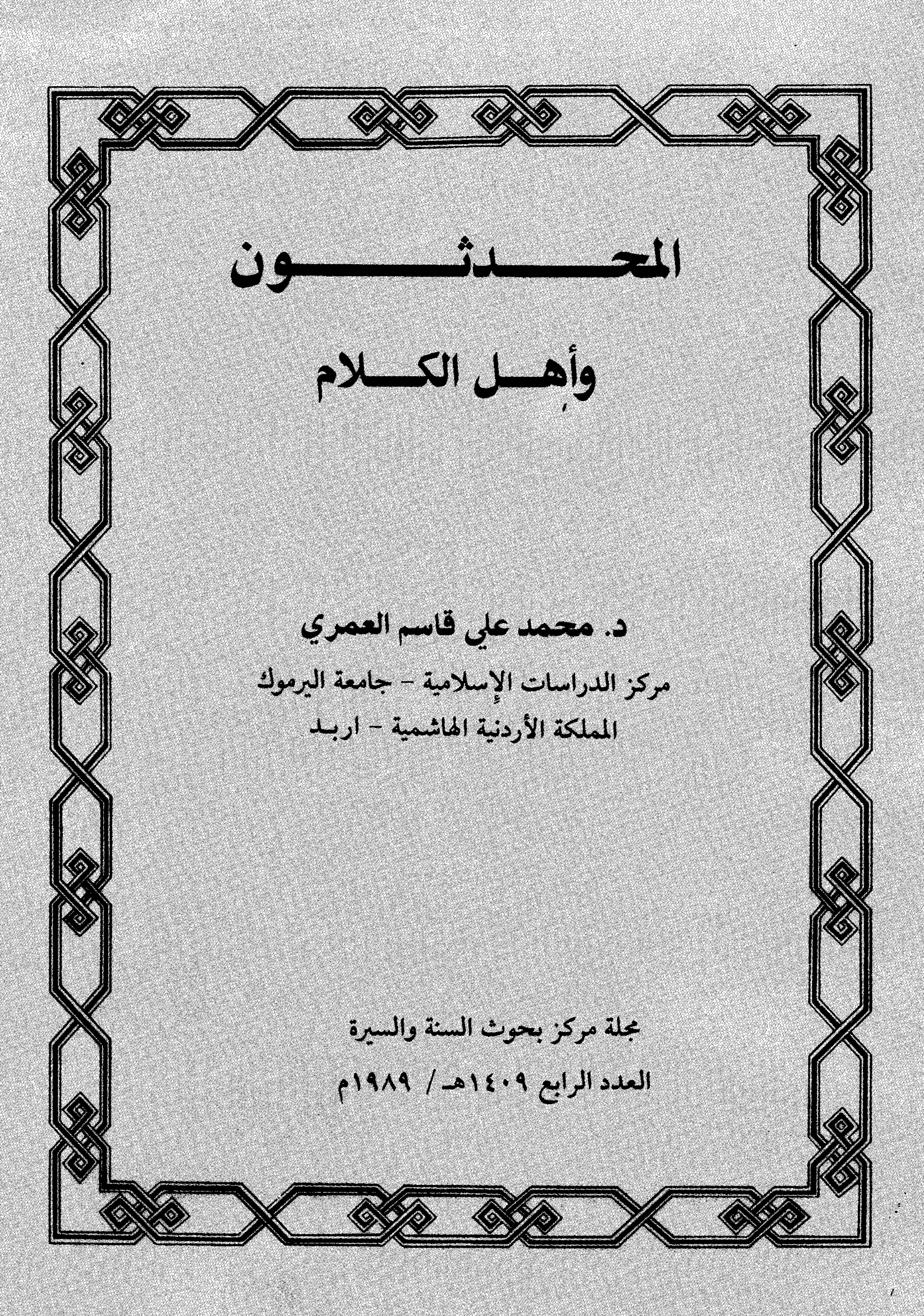


المحـــدثـــون

وأهـــل الكـــلام

د. محمد علي قاسم العمري

مركز الدراسات الإسلامية - جامعة اليرموك

المملكة الأردنية الهاشمية - اربـد

مجلة مركز بحوث السنة والسيرة

العدد الرابع ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م

توطـئة:

تبقى المعرفة مطلباً إنسانياً ، وبها يسعد الإنسان ، ويسعى من طريقها إلى وضع ما يصلحه من قوانين وتشريعات تنظم سلوكه ، وتحدد اتجاهاته . ولا ريب أن معرفة الدين بأصوله وفروعه هي غاية ما يسعى الإنسان إليه تبعا للأهمية ، ولم يزل الناس من عهد آدم عليه السلام إلى يومنا هذا وهم يسعون إلى معرفة الله سبحـانه وسبل مرضاته ، وكل بحسب ما أداه إليه أجتهاده ، لكن هل يقوى الإنسان على الوصول إلى غايته التي توصله إلى ذروة الكمال الإنساني اعتمادا على العقل وحده ؟

لعـل في واقـع المجتمعـات التي فقـدت وحيها الإلهي ما يجيب عن هذا التساؤل ، وحسبنا أن نستعرض قول الله تعالى ، وهو نص في الموضوع : ﴿ ولقد مكنّاهم فيما إن مكنّاكم فيه وجعلنا لهم سمعا وأبصارا وأفئدة ، فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء ، إذ كانوا يجحدون بآيات الله ﴾(*) فهذا النص الكريم يؤكد أن العقل على أهميته لا يمكنه أن يستقل بالمعرفة دون التوجيه الإلهي ، وخاصة فيما يتعلق بأمور الدين ، أصولا وفروعا ، إذ العقل لا يعدو أن يكون آلة إدراك ، كالعين التي لا سبيل إلى أن ترى ما لم يكن المرئي في مكان يسطع النور فيه .

صحيح أن العقل السليم إذا أصدر حكما على الأشياء المحسوسة المعقولة فإن حكمـه لا ينقض بخلاف ما قد يصدر عن غيره من الحواس أو العادات والاستقراء وما إلى ذلك ، وهذا الحكم جار في أحكامه الضرورية والنظرية ، إلا أن العقل ليس في مقدوره تعدي ذلك إلى ما وراء الحس بحكم طبيعته .

تكريم العقل أمر ضروري ، وبالعقل أكرم الإنسان ، ولكن هذا التكريم ينبغي أن يوضع ضمن إطاره الصحيح بحكم قدرته . . لكن أن يبالغ في تعظيمه إلى حد أن يكون هو الحكم في اثبات الأشياء ونفيها ، ما كان معقولا منها وما لم

(*) الأحقاف ٢٦ .

يكن ، سواء تعارض مع دليل نقلي ثابت في الموضوع أو لا ؟ هذا الذي فيه ما فيه . . . بل فيه كل الخطر .

أعود لأؤكد هنا أهمية الوحي الإلهي ممثلا بنصوص الكتاب وما ثبت من السنّة المطهرة حيث آمنا بالإسلام أصلا وفرعا عن طريق العقل والنقل معا ، وكل من الطريقين كان ملازما للآخر لكن ما دور العقل في أصول الدين بالذات ؟ وأقصد هنا بجانب العقائد ، فهل العقل وحده حجة يمكن بمقتضاه إثبات ما يقبل العقل إثباته ، أو نفي ما يتعارض معه ولو في الظاهر ؟ . . . وحتى وجود نصوص الكتاب والسنة ؟ وبمعنى آخر هل يستقل العقل بذلك ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يملك العقل أن يخضع النصوص الشرعية لأحكامه ؟

هذا البحث يتولى الاجابة على كثير من هذه التساؤلات ، وبالقدر الذي تتوخاه الدقة والأمانة ، حيث استعرضت منهج كل من المحدثين وأصحاب الكلام في إثبات العقائد ، باعتبار أن كلا من الطرفين يمثل مدرسة فكرية مستقلة ، موضحا الخلاف بين الفريقين وما ترتب عليه من نتائج . وأرجوا أن أكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع ، وعلى الله قصد السبيل .

نتائج النزاع بين المحدثين وأصحاب الكلام ودوافعه :

ظهر النزاع بين المحدثين وأصحاب الكلام في البصرة - موطن المعتزلة - أيام الحسن بن أبي الحسن البصري[1] حين خرج على تعاليمه تلميذه المشهور واصل بن عطاء[2] ، أي في بداية القرن الثاني الهجري ، حيث ذهب واصل ومن تبعه بعد[3] إلى تقرير أصول عقدية تخالف ما كان عليه سلف الأمة .

ولعل من المفيد أن نذكر هنا أن المعتزلة كانوا أهم الفرقة الكلامية وأكثرها أثرا في الواقع العلمي تبعا لمنهجيتهم التي تعتمد على الفكر والبحث من جهة ، ولأن طابعها لم يكن سياسيا بالقدر الذي وصفت به فرق أخرى كالخوارج والشيعة ، بمعنى أنها حظيت بالقبول لدى الكثيرين .

ويعود أصل الخلاف بين المحدثين وهؤلاء إلى الدور الذي منحه المتكلمون للعقل ، إذ ارتأوا أن للعقل دوراً رئيسا في إثبات العقائد[4] ، وعن طريقه يمكن إثبات الحقائق الشرعية أوردها فالعقل مصدر هام في إثبات ذلك أو نفيه ، فما قبله العقل أمكن قبوله وتبنيه ، بل والدعوة إليه[5] ، وما خالفه لا سبيل إلى قبوله[6] بغض النظر عما يترتب على ذلك من مخاطر في مفهوم غيرهم وخاصة إذا لم يوفق العقل إلى إدراك بعض القضايا الشرعية .

لقد تبنى أصحاب الكلام الخوض في كثير من المسائل التي كانت موضع

---

(١) ابن يسار ، فاضل مشهور ، من أئمة أهل السنة والحديث ، ت ١١٠هـ . ابن حجر ، تقريب ٦٩ .

(٢) الغزال ، من أئمة البلغاء ، والمتكلمين ، سمي اتباعه بالمعتزلة لاعتزله حلقة الحسن البصري وهو الذي نشر مذهب المعتزلة ، صاحب مصنفات ، ت١٣١هـ . ابن حجر ، لسان الميزان ٦/٢١٤ .

(٣) أمثال عمرو بن عبيد ، وبشر المريسي ، والجاحظ وغيرهم .

(٤) عمارة ، محمد . التراث في ضوء العقل ١٣٥ .

(٥) بناء على أصل هام من أصول المعتزلة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والزام الناس بكل ما يرونه صحيحا . الأشعري ، مقالات الإسلاميين ٢٧٨ .

(٦) ابن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية ص٣٣٥ وما بعدها .

التسليم من قبل جمهور الأمة والمحدثين ، وخاضوا في مسائل أخرى رأى العلماء أن السكوت عليها وقبولها على ظاهرها ضرورة من ضروريات الدين خشية الوقوع في الضلالة ، ولعل من أهم هذه القضايا مسألة أفعال العباد ، وما إذا كانت من خلق العبد ، ولهذا يحاسب الانسان على فعلها ، لو كانت - على رأيهم - من خلق الله لما جاز له أن يحاسب عليها ، فكيف وقد توعد ؟ على حين أن المحدثين ذهبوا إلى أن الأفعال من خلق الله ، ولكن العبد يحاسب عليها لا لأنه خالق لها بل لأنها تجري على جوارحه بمحض اختياره ليس إلا[٧] .

ومن ذلك أيضا قضية صفات الله تعالى وما إذا كانت قائمة بذاته سبحانه أم لا ، وهو ما ذهب أهل الكلام إلى نفيه خشية القول بتعدد القدماء ، فخالفوا بذلك أصلا عقديا هاما من أصول العقيدة المتفق عليها عند كل طوائف الإسلام ، في وقت كان السلف يذهبون فيه إلى القول بأن صفات الله قائمة بذاته ، تختلف عن الذات من حيث المعنى ، لكنها لا تنفصل عن الذات ولا تنفك عنها بحال ، فالله خالق قبل أن يخلق ومتكلم قبل أن كلّم غيره من المخلوقات[٨] .

ونشأ عن ذلك مسألة أخرى أخذت بعدا سياسيا هاما في عهد الخليفة المأمون ، وهي مسألة القول بخلق القرآن تمشيا مع مبدأ الوحدانية ومفهوم المعتزلة له ، حيث ألزم الأمة بالقول بذلك قهرا ، بل توعد وعذّب كثيرا من العلماء والمحدثين حين قالوا بخلافه[٩] .

ويذكر أن أصحاب الكلام قد ترددوا ابتداء في إظهار معتقداتهم ، ولا سيما أن علماء الأمة كانوا على خلاف ذلك ، وخوفا من بطش السلطة وثورة العامة ، فلما تولى المأمون وكان ميالا إلى الجدل والمناظرة والبحث في سبيل المعرفة أعطى هؤلاء فرصة لم يتيسر لهم مثلها من قبل .... فأخذوا بالعمل على إظهار هذه

---

(٧) ابن أبي العز . شرح العقيدة الطحاوية ص٤٣٠ .

(٨) المصدر السابق ص)٧ .

(٩) ابن كثير ، البداية والنهاية ١٠/٢٧٢ .

المعتقدات والدعوة إليها حتى ولو كان ذلك بسيف السلطة وهنا ظهرت الفتنة بين طوائف الناس ، وهاجت وماجت ، وكانت على أشدها بين المحدثين وأصحاب الكلام[١٠] .

على أن مخالفة أهل الكلام للمحدثين في منهجهم - وهو منهج جمهور أهل السنـة - يعود إلى جملة أسباب من أهمها اختلاط الثقافة الإسلامية بغيرها من الثقافات الوافدة على أثر الفتوحات التي استوعبت خليطا كبيرا من المجتمعات على ما بين هذه المجتمعات من تباين في المعتقدات والمفاهيم .

ويذكر أن من بين هؤلاء المسلمين الجدد من كان شغوفا بالعمل على تقريب وجهـات النـظر بين هذه الثقافات على ما في ذلك من خطورة على المعتقدات الإسـلامية ، فما أن هبت على المسلمين ريح هذه المعتقدات ، وتبني بعضهم مذهب الفلاسفة حتى اختلطت بالمفاهيم الإسلامية مما غير الصورة الحقيقية التي كان عليها مذهب السلف .

كما أن أعدادا كبيرة من الناس دخلوا في الإسلام على سبيل التستر والخفاء مع التـزامهم بما كانوا يدينون به من معتقدات ، فكان هؤلاء أكثر حرصا على إفساد العقيدة الإسلامية والعبث بها ومزجها بالفلسفة اليونانية والمجوسية الوثنية بدافع التشكيك وإيجاد المتناقضات التي تحول دون استمرار الناس في تبنيهم لهذه العقيدة . وقـد كان التشيع مثلا ستارا لكثيرين حاولوا بشتى السبل النيل من عقيدة أهل السنة ، ورموها بالبطلان والضلالة ، فضلا عن نشاط هؤلاء في وضع الأحاديث التي تؤكد ذلك .

---

(١٠) المصدر السابق .

منهج المحدثين في إثبات العقائد :

سلك المحدثون في إثبات العقائد ذات المنهج الذي سلكه سلف الأمة من الصحابة والتابعين ، حيث كان جل اعتمادهم في ذلك ينصب على النص ، وهذا دعاهم إلى الاحتياط والتثبت في قبول الأحاديث ، ولهم في ذلك منهج علمي رصين يعد من أهم مناهج البحث العلمي وأكثرها دقة التماسا للحق من وجهه ، وتتبعا له في مظانه ، ولم يزل أهل الحديث على ذلك حتى عرفوا الصحيح من الضعيف ، والناسخ من المنسوخ ، وما إلى ذلك . .

ومما يذكر في هذا المقام أن المحدثين اعتمدوا في مسائل الاعتقاد المصدرين الأولين القرآن الكريم والسنة النبوية الثابتة ، بل ذهب بعضهم إلى اعتماد المتواتر من الحديث دون غيره ، إذ يرى هؤلاء أن المعتقدات من الأهمية بحيث يصعب إثباتها والايمان بها بدليل غير جازم كخبر الآحاد(١١) .

وهم في الوقت ذاته يرون أن هذين المصدرين استوعبا كل مسائل العقيدة ، ولم يفتهما منها شيء ، وأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا على علم تام بها ، وتولى هؤلاء نقلها لمن جاء بعدهم .

كما أنهم أخذوا بظواهر هذه النصوص وحملوها على الحقيقة غير المجاز دون تحريف أو تأويل لا مسوغ له ، ولا تشبيه أو تعطيل أو تكييف ، وخاصة فيما يتعلق بالنصوص الواردة في باب الاسماء والصفات ، مما كان له أثر كبير في الحفاظ على وحدة العقيدة ، وحال دون فتح باب التأويل وخاصة على العامة مما قد يؤدي إلى عدم فهم النصوص أو إدراك معانيها .

وأما العقل فكان يتمثل دوره في الفهم والتسليم وتفويض أمر المراد من بعض النصوص إلى الله طالما أنه لا سبيل إلى الخوض في تلك النصوص ، فإذا قال الله سبحانه : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾(١٢) فمعناه أن لله عرشا يليق بذاته من غير تأويل للعرش أو الاستواء . ومثله يقال في قوله ﴿ يد الله فوق

---

(١١) ابن حزم ، الاحكام في أصول الأحكام ١ / ١١٩ .

(١٢) طه ٥ .

أيديهم ﴾[١٣] . . . وما إلى ذلك ، والرأي المحض في دين الله وخاصة في الاعتقاد يتنافى مع ما ثبت من نصوص شرعية تؤكد كماله كما في قوله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾[١٤] .

صحيح أن للعقل أن يخوض في بعض مسائل الاعتقاد إذا ما كان سبيل الاستخدام سليما مبنيا على أساس شرعي ، وقد سلك القرآن الكريم ذلك كما في قوله تعالى : ﴿ أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين ﴾[١٥] إلى آخر الآيات التي جاءت تؤكد قدرة الله سبحانه على الاحياء وإمكانية البعث من جديد . لكن التوسع في استخدام العقل ، وتفويض الأمر إليه ، بحيث يستدل على العقيدة اعتمادا على الأقيسة المنطقية كقياس التمثيل الذي يستوي فيه الأصل والفرع ، أو الشمول الذي تستوي أفراده ، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء فلا يقارن أو يقاس بغيره . وقد يستعمل قياس الأولى سواء كان قياسيا شموليا أو تمثيليا كأن يقال : إن كل كمال ثبت للمخلوق المحدث فالخالق الموجد أولى به ، وكل عيب أو نقص إذا وجب نفيه عن المخلوق فإن من باب أولى نفيه عن الخالق[١٦] .

وكما رأى أهل الحديث عدم الاعتماد على الأقيسة في العقائد ، أنكروا أيضا اعتماد الجدل المبني على المقدمات والنتائج ، ولم نر منهم من استساغة ، لأن الجدل يذهب بالحقائق ، وبه يتخلط الحق بالباطل ، ويرى الانسان عندها أنه كلما جاءه رجل أجدل من الآخر كان الحق معه .

والمتتبع لعقيدة أهل الحديث يرى أنهم كانوا أكثر الناس تمشيا مع النصوص فحالفهم التوفيق أكثر من غيرهم ، فكانوا وسطا بين المشبهة والمعطلة في الأسماء والصفات ، ووسطا بين القدرية والجبرية في مسألة أفعال العباد ، ووسطا بين

---

(١٣) الفتح .

(١٤) المائدة ٣ .

(١٥) يس آية ٧٦ وما بعدها .

(١٦) ابن تيمية . مجموع الفتاوي ٣/٢٩٧ ، ٢٩٨ .

المرجئة والوعيدية - إحدى فرق القدرية - في وعيد الله ، وهم كذلك في مسمى الايمان بين الخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية ، وكانوا أكثر الفرق الإسلامية - إن جاز التعبير - عدالة في نظرتهم للصحابة على خلاف ما كان عليه الروافض والخوارج والمعتزلة وغيرهم(١٧) .

---

(١٧) المصدر السابق ٣/١٤١ . ابن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٣ . ابن العربي ، العواصم ١٨٣ . البغدادي ، الفرق بين الفرق ص ١٢٠ .

منهج أهل الكلام :

ارتفع المتكلمون بالعقل إلى حد كبير ، وغالوا في الاستدلال به من غير استضاءة بنور الوحي على أهميته ، ومنحوه من السلطة في إثبات المعتقدات ما دفعهم إلى المبالغة في تأويل النصوص حفاظا على ما ألزموا به أنفسهم من مبادىء ، حيث كانت النصوص تعرض على العقل فما وافق مذهبهم قبلوه ، وما خالف ردوه ما لم يقبل التطويع تحريفا أو تأويلا كما هو حال كثير من الأحاديث النبوية الشريفة ، مما أدى إلى ردّ كثير من الأخبار ، وتجريح رواتها إلى حد أن نال بعض الصحابة(١٨) .

وقد أورث هذا بالطبع صراعاً فكريا من جهة الاختلاف في مناهج البحث والنظر في الدين وما ترتب على ذلك من اختلاف في المعارف ، مما أسهم إلى حد كبير في اتساع الشقة بين المتكلمين أنفسهم فضلا عن غيرهم من أهل السنة . وواقع حال المعتزلة وبقية فرق الكلام الأخرى يشهد بذلك ، إذ قلما يجتمعون على رأي واحد ، وما من إمام فيهم إلا وله مذهب مستقل يدين به ويدعو إليه ، بل هم من أكثر الناس اختلافا(١٩) .

وتقتضي الأمانة أن نذكر هنا أن كثيراً من المتكلمين المخلصين للعقيدة قد أخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عنها بنفس المنهج الذي سلكه خصومهم الفلاسفة ومن شاكلهم ، تمكينا للعقيدة من جهة وحرصا على إزالة الشبهات من جهة أخرى ، غير أن هذا السبيل غير معتبر عند أهل السنة والحديث ، وخاصة فيما يتعلق بأصول الدين ، إذ العمدة فيه على إقامة الحجة والبرهان على أساس منطقي ، وهو مبني على اطلاق العنان للعقل فيما يمكن إدراكه وما لا يمكن حتى وإن تعدى المحسوس إلى ما وراءه(٢٠) .

---

(١٨) ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية ٣٣٥ ، ٣٣٦ . جار الله ، المعتزلة ٢٤٧ . ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ١٤ ، ١٥ .

(١٩) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص ١٣ وما بعدها .

(٢٠) قنبس ، القضاء والقدر لدى الفلاسفة والمتكلمين ٦٨ . جار الله ، المعتزلة ٢٤٥ .

وفي الجملة فإن اعتماد هذا المنهج فيه ما فيه ، ولعل من أوضح الأسباب التي توضح فساده :

إن اعتماد المنطق كدليل في العقائد غير مسلم به ، وأهل العلم بالعقائد من السلف لم يعرفوه ، ولم يشك أحد من المتأخرين في اعتقاد الصحابة ، فضلا عن عدم اشتراط النصوص الشرعية له . وعلى فرض ذلك فهو مظنة الخطأ ، والاحتمال فيه وارد ، وما تطرق إليه الاحتمال لا يصلح أن يستدل به في المعتقدات ، إذ قد تكون إحدى المقدمتين خطأ مما يؤدي إلى أن تكون النتيجة كذلك ، ومثاله ما قد يقال من أن القرآن كلام الله مركب من حروف متعاقبة في الوجود ، وكل ما كان متعاقبا في الوجود فهو حادث ، إذن القرآن حادث مخلوق . وقد يقال : القرآن كلام الله وصفة من صفاته ، وما كان كذلك فهو أزلي ، إذن القرآن كلام الله غير مخلوق . وهذا تناقض ، ويعود في أصله إلى مصدر واحد[٢١] .

إن البحث فيما لا سبيل إلى إدراكه مما لا يقع تحت الحس أمر لا تقره العقول ، والبحث في صفات الله من هذا القبيل ، لأن كل ما يتعلق بذات الله سبحانه وأسمائه وصفاته مما لا يدرك ، وهو من باب قياس الغائب على الشاهد ، وهذا مخالف لأصول تشريعية عقدية من أظهرها قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير﴾[٢٢] . ومن أبسط ضروريات العلم عدم الخوض فيما لا سبيل إلى إدراكه التزاما بظاهر قوله تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾[٢٣] .

إن التباين الواضح في منهجية كل من أهل الحديث والمتكلمين ، ومخالفة المتكلمين لأهل السنة في فهم عقائد الدين ، وتأثرهم بآراء الفلاسفة ، وطعنهم في كثير من الأئمة المعتمدين من فقهاء ومحدثين ، كما هو واضح من قول الجاحظ

(٢١) ابن رشد ، فصل المقال ص ٣ .

(٢٢) الشورى ١١ .

(٢٣) الاسراء ٣٦ .

- وهـو من أئمـة المعتـزلـة - وأصحـاب الحديث يقلدون ولا يحصلون ، ولا يتخيرون ، والتقليد مرغوب عنه في حجة العقل[٢٤] . . الخ . فكان هذا الطعن بلاذع القول سببا في نفور الأمة من المعتزلة وغيرهم من المتكلمين .

وقد دعا هذا بالطبع إلى ردة فعل عند المحدثين وغيرهم من أهل السنة ، وتذهب في معظمها إلى الطعن والتجريح في حق أهل الكلام ، والانكار عليهم فيما سلكوه من مناهج في البحث . بل ذهب بعضهم إلى تحريم تعلم علم الكلام والبحث فيه[٢٥] . كما نهى أئمـة أهـل السنـة كالشافعي وأحمد في آخرين من المتقدمين واللاحقين عن مجالسة المشتغلين فيه حتى وإن ذبوا عن السنة ، وأفتوا بضرورة معـاقبتهم وضربهم ، وأن يطاف بهم بين النـاس جزاء تركهم منهـج الكتاب والسنة وعدو لهم عنه إلى علم الكلام[٢٦] .

كما وصفـوهم بأنهم أكثـر الناس تناقضا ، وهو ما يشهد به الواقع إذا ما لاحظنا كثرة فرقهم وتباين هذه الفرق فيما بينها في المبادىء والمعتقدات ، ولأنهم يثبتون الشيء وينفون لازمه بحكم طبيعة منهجهم في الاستدلال ، الأمر الذي جعلهم من أكثر الناس شكا وحيرة[٢٧] .

---

(٢٤) أبو زهرة . تاريخ الجدل ٢٠٧ .

(٢٥) ابن تيمية ، الفتاوي الكبرى ٧/٩ . ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية ص٢٢٢ .

(٢٦) ابن الجوزي . مناقب الإمام أحمد ١٥٦ .

(٢٧) ابن القيم ، طريق الهجرتين ص ٣٠٠ وما بعدها .

انتقاص أصحاب الكلام للمحدثين :

بالـغ أهل الكلام في الطعن في المحدثين ، وعابوا منهجهم ، وحطوا من قدرهم ، ورمـوهم بالعي والسفاهة ، وحمل الكذب ، ورواية المتناقض ، بل عدوهم السبب الذي فرق جمع الأمة وشتت شملها ، فتعادى المسلمون بسببهم حين تعلق كل فريق بجنس من حديث هؤلاء ، فكان الروافض والخوارج وأهل القدر . . . كما افترق الفقهاء في الفتيا للسبب ذاته ، فكان خلاف الحجازيين والعـراقيين ، والبصريين والكوفيين . . في أكثر أبواب الفقه ، وكل يستند فيما يذهب إليه على أصل ما يرويه المحدثون .

هذه في الجملة المطاعن التي ساقها هؤلاء ، وإليك بيانها على سبيل التفصيل الموجز :

الافتراء على الله تعالى في قبول المحدثين وروايتهم لأحاديث التشبيه الذي هو ضد التنـزيه - وهـو أهم معالم التوحيد - نحو حديث : «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٢٨] ، وحديث عرق الخيل[٢٩] ، ورواية المتناقضات التي تبعث على الإسـلام الـطاعنـين كرواية حديث : «عجيزة الحوراء ميل في ميل»[٣٠] ، وفيمن قرأ سورة كذا كان له من الأجر كذا وكذا ، ومن فعل كذا أسكن من الجنة كذا وكذا[٣١] . . .

---

(٢٨) أخرجه الترمذي وقال : حسن صحيح . وله شواهد عند البخاري وغيره . سنن الترمذي ٣/ ٣٠ .

(٢٩) وفيه أن رسول الله سئل مم ربنا ؟ فقال : من ماء مرور لا من سماء ولا أرض ، خلق خيلا فأجراها فعرقت ، فخلق نفسه من ذلك العرق . وهو موضوع . اللآلي المصنوعة للسيوطي ١/ ٣ .

(٣٠) مثل هذه الأحاديث كثيرة وخاصة في الترغيب والترهيب ، وكثير منها صحيح ، والأحاديث لا ترد بالدعاوي . والحديث المشار إليه أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٥٣٧ ، والمنذري في الترغيب ٤/ ٥٣٢ .

(٣١) كذا قالوا ، ويفهم منه أن كل ما كان على شاكلة هذه الأحاديث من الباطل ، وهذا لا يصح على اطلاقه . ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص١٠ .

ومن هذه المآخذ أن المحدثين كانوا ينسبون الراوي إلى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافق عليه المحدثون بسبب قدح بعضهم فيه ، في وقت كانوا يحتجون فيه بأحاديث بعض الصحابة فيما لا يوافق عليه أحد من الصحابة كأبي هريرة ، وفاطمة بنت قيس[٣٢] في آخرين كذبهم الصحابة في بعض ما رووه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهو في رأيهم تناقض واضح [٣٣] .

ومنها أن المحدثين كانوا يتركون الرواية عمن يتهم في معتقده ، كمن أتهم بالقدر مثلا فلا يحملون عنه كعمرو بن عبيد[٣٤] ، معبد الجهني[٣٥] ، ويحملون عن أمثالهم من أهل مقالتهم كقتادة بن دعامة السدوسي[٣٦] ، وابن أبي عروبة[٣٧] . ويقدحون في الراوي إذا سوى بين علي وعثمان أو قدم عليا عليه في وقت يروون فيه عن غلاة الشيعة كجابر الجعفي[٣٨] ، وهو من يقول بالرجعة[٣٩] .

ومنها أن المحدثين أقل الناس فهما لما يروون ، وأفقرهم حظا في إدراك فقهه ، أي أنهم اكتفوا من الحديث باسمه ومن العلم برسمه . كما زعموا أنهم أكثر الناس تحريفا وتصحيفا لأسانيد الحديث ومتونها ، فضلا عن كثرة اللحن .

---

(٣٢) هذه الصحابية الجليلة طلقت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها : لا سكنى لك ولا نفقة وكانت تروي ذلك ، فلما سمع عمر ذلك عنها بعد وفاته عليه السلام قال عمر - وكان يرى السكنى والنفقة - لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت . الترمذي ، السنن ٢ / ٣٢٥ .

(٣٣) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ص١٠ .

(٣٤) أبو عثمان البصري المعتزلي ، كان داعيا إلى بدعته . مشهور بالزهد والعبادة . توفي في حدود سنة ١٤٣هـ . ابن حجر ، تقريب التهذيب ٢٦١ .

(٣٥) ابن خالد القدري ، أول من أظهر القدر بالبصرة ، ت ٨٠هـ . ابن حجر ، التقريب ٣٤٢ .

(٣٦) اتهم بالقدر ، ت ١١٨هـ . الذهبي ، تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٢ وما بعدها .

(٣٧) سعيد بن مهران ، اتهم بالقدر ، بصري حافظ ، ت ١٥٦هـ . الذهبي ، تذكر الحفاظ ١ / ١٧٧ .

(٣٨) ابن يزيد ، رافضي معروف ، وهو ضعيف الحديث ، مات في حدود سنة ١٢٧هـ . ابن حجر ، تقريب التهذيب ٥٣ .

(٣٩) أي الإيمان برجعة علي في آخر الدنيا .

كما عدّوا رواية المحـدثـين للأحـاديث الضعيفـة والموضوعة من أهم هذه المطاعن ، وانتقـدوا عليهم منهجهم في قبـول الـرواية ، فوصفـوهم بالتعنت والتشدد ، وأن المحدث كلما كان أكثر تشددا كان عند المحدثين أكثر حظوة وأعلى مرتبة .

هذه هي أهم المطاعن[٤٠] التي رمي بها المحدثون ، بل بالغ المتكلمون في ذلك حتى سموا أهل الحديث بمسميات غريبة ، كالحشوية[٤١]، والنابتة[٤٢]، والمجبرة[٤٣]، والغثر[٤٤]. وسوف أورد هذه المطاعن في موضعها ومناقشتها مناقشة موضوعية .

---

(٤٠) جمعت هذه الطعون من مجموعة مصادر ، أهمها تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٣ ، ٧ ، ١٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ونقد العلم والعلماء لابن الجوزي ١١٤ ، وقواعد التحديث للقاسمي ٥٨ .

(٤١) تسكين الشين وفتحها ، لقب أطلق على المحدثين الذين أخذوا بالأحاديث المسرفة بالتشبيه والتجسيم ، وعملوا بها من غير روية . الشهرستاني ، الملل والنحل ١/١٠٥ .

(٤٢) يقال رجل نبيت أي حقير ، والنوابت أو النابتة أي الاغمار من الأحداث الذين أحدثوا في الإسلام بدعا غريبة ، وكأن ذلك يعود إلى رواية أحاديث التشبيه . الزبيدي ، تاج العروس ١١٣/٥ .

(٤٣) والجبر خلاف القدر الذي هو مذهب المتكلمين ، والجبر نسبة الفعل حقيقة إلى الله تعالى ، ونفيه عن الإنسان . المصدر السابق ٣٥٢/١٠ .

(٤٤) بالغين ، جمع أغثر ، وهم سفلة الناس ورعاعهم . الفيروزابادي ، القاموس ٢/٩٩ .

مناقشة المتكلمين فيما وجهوه إلى المحدثين من مطاعن:

يلاحظ أن المتكلمين ما تركوا من نقيصة ولا سفاهة إلا رموا المحدثين بها، وأحسب أن ذلك كان بدافع التعصب المذموم، حيث كان هؤلاء يلقون الأحكام جزافا، ومن غير روية، ولو دققوا النظر فيما كان المحدثون عليه من التحري والتدقيق وبعد النظر لما وجدوا غير المديح .. ولكن أنى لهم ذلك وقد خالف أكثرهم أهل الحديث في الوسيلة والغاية.

ولعل من أبلغ ما اتهم به المحدثون، وأكثره إساءة ما ذكر من أنهم كانوا يفترون على الله الكذب تبعا لروايتهم أحاديث التشبيه، وما فيه التناقض الذي بعث على التشكيك في الاسلام والطعن فيه ... وهو مردود لما هو معلوم بداهة من أن المحدثين هم أصحاب الفضل الأول والأخير في الذب عن السنّة المطهرة، فهم الذين تفقدوا الأخبار، وميزوا صحيحها من ضعيفها وأفردوا لكل صنف منها مصنفات خاصة، وهي على درجة من الكثرة بحيث يضيق المقام بذكرها.

أما روايتهم لأحاديث التشبيه كما يزعمون فمعلوم أن مدار قبول الحديث يعتمد على مدى توافر شروط القبول في الرواية، وهي اتصال السند والعدالة والضبط، ونفي الشذوذ والعلة فإذا توافر شروط القبول في الرواية، وهي اتصال السند والعدالة والضبط، ونفي الشذوذ والعلة فإذا توافرت هذه الشروط في حديث حكمنا عليه بالصحة، وإلا فلا، وهذا التعميم يصدق على كل الأحاديث[٤٥]، لكن الاشكال إنما حصل لهؤلاء من جهة فهمهم لهذه الأحاديث، وعدم تفريقهم بين ما صح منها دون غيره.

فمثلا حديث قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن صحيح، صح في بابه كثير، وله مخرج من غير تأويل كما ذهب إليه المتكلمون من أن هذه الأصابع هي النعمة، كقول فلان: ما أحسن أصبع فلان على ماله، يريد أثره، فقد

(٤٥) أعني الآحاد، وأما المتواتر فلا يرد هنا لأنه مقطوع بصحته من جهة، ولأنه لا يخضع لما يخضع إليه الآحاد من شروط القبول.

ورد في ذات النص الحديث : «يامقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ، فلما قيل : أو تخاف يارسول الله على نفسك ؟ قال : إن قلب المؤمن . . .» الحديث .

فهذا الحديث وما يشبهه يؤكد أن لله أصابعا ، لكن هذه الأصابع ليست كأصابع غيره من الخلق ، وله كذلك يد وقدم وغير ذلك مما أثبته الله لنفسه في الكتاب والسنة ، لكنها لا تشبه أوصاف الخلق بحال اعتمادا على أصل عقدي ثابت في الكتاب ، أعني قول الله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ ، فأهل الحديث يثبتون لله ما أثبتته النصوص الصحيحة من غير تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تكييف ، وبهذا يظهر أن المحدثين يعتقدون جزما تنزيه الله تعالى ولا سبيل إلى إنكار ذلك في حقهم .

وأما دعوى رواية المتناقض بحجة مخالفة الأحاديث بعضها بعضا ، أو مخالفتها ظاهر الكتاب أو لأن النظر يدفعها وحجة العقل فلا تثبت ، لأن المحدثين يدركون جيدا أن الشارع لا يأتي بالمتناقض ، ولعل من أهم الدوافع التي دفعت المحدثين إلى تنقية السنة ، وتمييز الصحيح من الضعيف هو دفع التناقض ، وما يوهم الاضطراب ،ولهم في ذلك منهج علمي رصين يجمع بين الحرص على النص ، وعدم ضياع مقصد الشارع منه ، ودفع كل ما لا سبيل إلى قبوله لمعارضته أصلا شرعيا ثابتا ، ولكونه لا يحقق غاية مشروعة ، فضلا عما يترتب على إثباته من مخاطر .

فإذا كان ظاهر التعارض بين القرآن والسنة فلا سبيل إلى تقديم السنة بالطبع لما هو معلوم من أنها منقولة بخبر الواحد - حيث لم يثبت حديث متواتر واحد في ذلك - وقد يكون الحديث صحيحا أو ضعيفا ، وإن كان الأخير فلا سبيل إلى وصفه بالشرعية ، وبالتالي فلا تعارض . وأما إذا كان صحيحا فيصار عادة إلى النسخ إذا بان لنا أي النصين هو المتأخر - وهذا على رأي من يرى جواز نسخ القرآن بالسنة ، وفيه خلاف مشهور ، وأكثرهم لا يراه - أو إلى الجمع بينهما بحيث يحمل كل من النصين على معنى فيعمل بهما معا ، فيندفع التعارض .

وأمـا إذا كان ظاهـر التعـارض بين الأحـاديث نفسهـا ، فيقدم الحديث الصحيح على الضعيف أو يعمل بالناسخ والمنسوخ - وهذا على فرض صحة هذه الأحاديث - إذا توفر شرط ذلك أو يعمل بهذه الأحاديث على سبيل الجمع إذا أمكن .

ومن أمثلة ذلك ، ظاهر التعارض بين قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم . . . ﴾ الآية[٤٦] ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله تعالى مسح على ظهر آدم عليه السلام وأخرج منه ذريته . . » الحديث[٤٧] . وقد رد أهل الكلام هذا الحديث من أجل ذلك[٤٨] ، فالآية تؤكد أن ميثاق الله لكـل الذرية من كل الظهور ، والحديث خص بذلك ظهر آدم ، وهو تناقض وصوابه أن النص القرآني هنا مجمل والسنة مفصلة له ، حيث مسح الله على ظهر آدم فخرجت منه كل ذريته ، ثم استنطق الله هذه الذرية .

ومما كان ظاهره التعارض في الصحيح من الحديث : « لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول »[٤٩] . وحديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بخلائه ، فاستقبل القبلة»[٥٠] . فإذا كان لا يصح القول بالنسخ هنا مثلا أمكن الجمع بأن يقال : أن النهي محمول على من يستقبل الكعبة من غير مانع كحائط وما أشبهه ، وأما إذا وجد المانع فلا . وهذا الذي فهمه البخاري حين عنون بابا في صحيحه بلفظ : لا يستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند البناء ، جدار أو نحوه[٥١] .

ومن ذلك حديث : «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر - وفيه - فرمن

---

(٤٦) الأعراف ١٧٢ .

(٤٧) أخرجه الترمذي وغيره وقال : حسن صحيح . السنن ٤/ ٣٣١ ، ٣٣٢ . وللحديث روايات كثيرة .

(٤٨) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ٨٧ .

(٤٩) أخرجه البخاري وغيره ، ولفظه عند البخاري : إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره . الصحيح ١/ ٤٥ .

(٥٠) ابن ماجة ، السنن ١/ ١١٧ .

(٥١) البخاري ، الصحيح ١/ ٤٥ .

المجذوم كما تفر من الأسد»[٥٢] ، وقد ذهب العلماء إلى إنكار العدوى بالمفهوم الـذي كان يعتقـده أهل الجاهلية من أن المرض ينتقل بطبعه من المريض إلى السليم بمجرد المخالطة متجاهلين إرادة الله في ذلك[٥٣] .

ومن ذلك حديث : «الوضوء من مس الذكر»[٥٤] وحديث : «هل هو إلا بضعـة منك؟»[٥٥] حين قال عليه الصلاة والسلام في معرض الإنكار على من اعتقـد أنه ناقض للوضوء ، والجمهور على أن حديث النقض ناسخ للآخر ، وعدم النقض إنما كان أول الإسلام[٥٦] .

وأما رواية المحدثين للأحاديث الضعيفة في الجملة فهو من باب الأمانة ، وخاصة إذا ما عرفنا أن تصحيح الأحاديث وتضعيفها أمر نسبي مبني علي غلبة الظن ، إذ ليس كل ما صححه أهل الحديث مقطوع بأنه مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس كل ضعيف مما نقطع بأنه من غير حديثه . ثم إن بعض العلماء من أهـل الحـديث وغـيرهم يستـأنس بالحـديث الضعيف ويقدمه على الرأي ، كما هو معلوم من مذهب الإمام أحمد وأبي حنيفة[٥٧] وغيرهما ، فضلا عن أن كثيرا من العلماء يعمل بالضعيف في فضائل الأعمال[٥٨] . وأما ما يحتمل حكما شرعيا فالجمهور على عدم العمل به[٥٩] . وعليه فليس غريبا أن يروي المحدثون الضعيف ، ثم إن مدى ضعف الحديث مبني على مدى فقدانه لشروط ، وهذا هو دافع المحدثين لرواية هذه الأحاديث ، وخاصة إذا ما كان الضعف مما يعتبر به ، وقد يقوى الضعيف بكثرة الطرق فيصبح حسنا[٦٠] .

---

(٥٢) البخاري ، الصحيح ٧/١٧ .

(٥٣) ابن حجر ، فتح الباري ١٠/١٦٠ .

(٥٤) البخاري ، الصحيح ٧/١٧ .

(٥٥) أبو داود ، السنن ١/٤٦ .

(٥٦) الصنعاني ، سبل السلام ١/٦٧ وما بعدها .

(٥٧) السخاوي ، فتح المغيث ١/٢٨٥ .

(٥٨) المصدر السابق ١/٢٨٤ .

(٥٩) الخطيب ، الكفاية ١٣٣ .

(٦٠) السخاوي ، فتح المغيث ١/٦٩ .

أما إذا كان المقصود ما يثبت بطلانه من الموضوعات ، فهذا يذكره المحدثون من باب التعريف به حتى لا يغتر به غير العالم فيعمل به ، أو للتعريض برواة هذه الأحاديث من باب التجريح تنبيها على خطرهم لا من باب الترويج لهذه الأحاديث والتكريم لرواتها(٦١) . وقد قام المحدثون بافراد كتب خاصة في هذا النـوع من الأحـاديث ، وصنفـوهـا على الأبواب ، أو حروف المعجم تسهيلا للكشف عنها ، كموضوعات ابن الجوزي ، ولآلىء السيوطي ، وهذا في الواقع تنقية للسنة وليس من باب الافتراء عليها ، أو على الشرع كما قيل .

ومن هذه الأحاديث حديث عرق الخيل المتقدم الذكر ، وغيره كثير وخاصة في باب الفضائل - فضائل البلدان والأشخاص ، أو السور والآيات القرآنية - والترغيب والترهيب ، مما لا أصل له ، ولولا أهل الحديث لما تمكن الناس من الكشف عن هذه الضلالات المكذوبة على الشرع .

وأما ما ذكر من أن المحدثين كانوا لا يروون عمن نسب إلى الكذب على لسان بعض النقاد وإن وافقه على ما يرويه بعضهم في وقت احتجوا فيه بأحاديث بعض الصحابة الذين خولفوا من قبل صحابة آخرين ففيه ما فيه ، وهو تحامل واضح مغزاه أن المحدثين كانوا ينتصرون لبعضهم ، وهو نوع تعصب ، إذ أن المحـدثـين لهم في ذلـك منهج واضح - وإن خفي على هؤلاء - حيث التزموا بالرواية عن العدل الضابط دون غيره ، وهو شرط بالغ الأهمية في هذا الميدان ، والكذب من المفسقات ، بل هو من أبلغ درجات الجرح ، فكيف تقبل رواية من هذه حاله ؟ وخاصة في الحديث وفيه الحلال والحرام .

وأما الصحابة فلم يكذبهم أحد يعتد برأيه ، وهم على رأي جمهور العلماء عدول(٦٢) ، ثم إن التكـذيب شيء والمخالفة شيء آخر ، والصحابة لم يكذب بعضهم بعضا - كما قيل - وإن خالف بعضهم الآخر ، وقد يكون نفي الصحابة لما رواه نظيره من باب الاجتهـاد من الثاني لا من باب الاتهام بالكذب لرواية

---

(٦١) السيوطي ، تحذير الخواص ص٦٦ وما بعدها .

(٦٢) الخطيب ، الكفاية ص٤٦ .

المثبت ، وقد تعود إلى احتمال تصور الخطأ ، أو السهو أو النسيان في خبر راويه[٦٣] .

والذي ذكروه في شأن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، فلأن أبا هريرة قد أكثر من الرواية بحيث لم يلحق به أحد من الصحابة في ذلك ، وقد تأخرت وفاته إلى سنة تسع وأربعين فطال بذلك العهد ، فلما انفرد ببعض الروايات وبدت غريبة على مثل عمر وعائشة ، كانت مظنة الانكار وربما كانت عائشة أكثر من غيرها في ذلك .

ثم أن لعمر في آخرين من الصحابة الكرام منهجا معروفا في قبول الرواية فضلا عن ميله إلى التقليل من الرواية وتتبعه للمكثرين منها كأبي هريرة[٦٤] ، وهذا هو الذي يفسر لنا قلة مروياته على كبير قربة للنبي صلى الله عليه وسلم ، وكثرة مخالطته له ، وشاركه في ذلك آخرون وقد ثبت أنه كان لا يقبل الرواية من صحابي إلا بعد أن يشهد معه آخر[٦٥]، وكان علي رضي الله عنه يستحلف على ذلك[٦٦] . وهذا في الواقع ليس من باب التكذيب لهذه الأحاديث ، أو الطعن في رواتها كما ظنوا ، وإنما هو الاحتياط والتثبت فيما ينسب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وانسجاما مع منهجهم في الاقلال من الرواية .

أما رواية المحدثين عن بعض المبتدعة مع ترك آخرين فإن لذلك ما يسوغه ، ويختلف ذلك باختلاف نوع البدعة ، وأثرها على المعتقد[٦٧]، فمنها ما يكفر فلا يروي أصحاب الحديث عن القائل بها شيئا ، ومنها ما يفسق لكن القائلين بها يعتقدون صحتها لتأويل سائغ في تصورهم ، فهؤلاء اختلف النقاد في قبول مروياتهم ، فمنهم من ردها باطلاق كالإمام مالك وعلي بن حرب[٦٨]، ومنهم من

---

(٦٣) انظر ما يؤكد ذلك في كتاب الاجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة ، ففيه الكثير من ذلك .

(٦٤) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ٢/٦٠٠ وما بعدها .

(٦٥، ٦٦) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٦/١ ، ١٠ .

(٦٧) الخطيب ، الكفاية ص١٢٠ وما بعدها .

(٦٨) أبو الحسن الموصلي ، ت ٢٦٥هـ . ابن حجر ، تقريب التهذيب ٢٤٤ .

قبلها مطلقا وهو مذهب المتكلمين وجماعة من أهل النقل ، ومنهم من فصّل فرأى قبول روايتهم إذا وصفوا بالصدق والأمانة ، وعدم استحلال الكذب ، وترك الغلو في البدعة أو الدعوة إليها مع ضرورة أن يكون المبتدع موصوفا بالتثبيت عند الأخذ والأداء ، وأن لا تكون مروياته مما يعضد بدعته ، فهؤلاء رأى أكثر المحدثين الرواية عنهم بهذا الوصف وإن خالفوا . وفي هذا تحقيق لمصلحة الشارع خشية ضياع السنة ، ولذلك يقول الناقد والمحدث الكبير علي بن المديني : لو تركت أهل البصرة لحال القدر ، وأهل الكوفة لحال التشيع لخربت الكتب(٦٩) .

وبمعنى آخر فقد روى المحدثون عن القدري والخارجي ، والشيعي ، والمرجىء بالوصف المتقدم ، وكتب السنة مليئة برواية هؤلاء ، وهذا يعني أن المحدثين ينشدون الحكمة حيثما وجدت طالما كانت الفتنة مأمونة ، حتى وإن كانت عند مخالفيهم . وباقي شروط الرواية الأخرى يستوي فيها أهل السنة مع غيرهم ، فأي نزاهة أبلغ من ذلك ؟

ثم إن الاتهام في المعتقد يبقى نوع ضعف ، وبعضه أبلغ من بعض على ما سلف ، وقد يروي المحدثون عن بعضهم متابعة ، وقد يروون عن المبالغ في ضعفه كجابر الجعفي لا من باب الرفع لشأنه وأمثاله ، لكن نقاد الحديث يعرفون ما يصدق من مرويات هؤلاء ، وليس كل ما يروونه كذباً في الواقع . ولذلك كان الأئمة ينهون عن الرواية عن هؤلاء وأن روي بعضهم عنهم ، وقد يروون عنهم تعجبا منهم ، أو للتعرض بهم ، وكشف حالهم بين الناس(٧٠) .

وأما وصف المحدثين بالجهالة فيما يروون فهو افتراء تدحضه الحجة ، ويدفعه منهج أهل الحديث في الرواية ، من حيث تتبعهم لأحوال الرواة واحدا بعد الآخر ، ومعرفة كل ما يكشف عن أهلية الراوي للرواية ، فيثبتون اسمه ونسبه وموطنه ورحلاته ونشأته العلمية ، ووقت تحمله الحديث وشيوخه

(٦٩) الخطيب ، الكفاية ١٢٦ - ١٢٩ .

(٧٠) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٩ .

وتلاميذه ، ومن روي عنهم سماعا ، أو على سبيل الارسال ، ومتى اختلط إن كان كذلك ، ومن روى عنه قبل وبعد الاختلاط ، وما قيل فيه من جرح أو تعديل . . . وهذا جار في حق كل الرواة من غير استثناء ، إلى حد أن من لا يعرفه المحدثون - المجهول - لا تقبل له رواية ، بمعنى أن المحدثين قد استوعبوا بالبحث تراجم كل الرواة ، وأودعوها مصنفات خاصة ، حتى عدّ ذلك من مفاخر هذه الأمة ، وبعد فكيف يوصف المحدثون بالجهالة فيما يحملون ؟ وإن جاز ذلك في حق البعض فلا يجوز التعميم .

ثم إن هذا التثبت كان في كل جيل ابتداء من عصر الصحابة الكرام ، وكان في كل جيل نقاده من أهل الخبرة بالرواية والرواة ، فعرفوا الثقة والضعيف ، والمدلس والمرسل ، والوضاع ومن يقبل حديثه إذا انفرد ، ومن لا يقبل إلا إذا اعتضد .

وأما ما قيل من أن المحدثين كانوا يجهلون ما يحملون من الحديث ففيه ما فيه . . . وإن صدق في حق البعض فلا يصح إطلاقه ، ألا ترى أن الأئمة الأربعة كانوا محدثين قبل أن يكونوا من أهل الفقه ، ومثلهم من فاقهم كالليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، وابن شراحيل الشعبي ، والبخاري ، وابن أبي حاتم . . . وغيرهم كثيرون ، لكنّ أكثر المحدثين غلب على جهده الصنعة الحديثية . وهؤلاء الذين ذكروا كانوا أئمة في معرفة فقه النصوص ، وطرق استنباط الأحكام بل منهم من هو صاحب مذهب مستقل ، غير أن الله لم يشأ له البقاء ، وهم غيض في فيض ، ولا يعيب هذا الجمع الغفير البعض ممن كانوا كما قال أهل الكلام ، فلم يسلم صنف من العلماء من نقص ، وكم من دخيل على العلم لا يعرف من العلماء إلا ظاهره كجهلة الصالحين في المحدثين .

أما العمل بالعمل بالعلم فقد كان المحدثون أقرب الناس إلى ذلك إن لم يكونوا كبقية علماء الأمة ، بل رأينا بعض المحدثين قد ضعف من لا يستحق التضعيف بناء على مخالفته لبعض الأحاديث الواردة في الفضائل ، وتركه العمل بها ، فقد ترك بعضهم الرواية عمن رآه يبول واقفا أو من كان يسمع آلات

الطرب ، وكذا من كان يخالط السلطان ، ويقبل هديته ، ومن يأخذ المال على التحديث[71] .

فإذا كانت الأشياء على بساطتها ، وهي من باب العمل بالأولى قد حظيت بكل هذا الاهتمام فكيف بما هو أهم ويقتضي ضرورة التطبيق والعمل ؟ وواقع المحدثين يشهد أنهم أهل علم وعمل وتقوى ، وقد صنفت في فضلهم كتب مستقلة[72] . ومن ينظر بانصاف يعلم أن مذهب أهل الحديث في أكثر المسائل الخلافية بين العلماء أقوى المذاهب وأقربها إلى الحق .

وفي الجملة فإن المحدثين كانوا على أقسام شأنهم في ذلك شأن غيرهم من العلماء في كل فن وميدان ، قسم قصد حفظ السنة بمعرفة الصحيح من الضعيف ، مع معرفة مدلولات النصوص وما تحتويه من أحكام تشريعية ، وهذا ما كان عليه أكثر المحدثين كالبخاري ومسلم وابن حنبل في آخرين . . . وقسم قصر بجهده على معرفة الصحيح من الضعيف واكتفي بذلك ، وهو جهد نبيل وشغلهم ذلك عن معرفة ما يجب من الفقه ، ومعرفة الأحكام الشرعية . وقسم اكتفى بجمع الأسانيد وطرق الرواية ، وطلب الغريب ، ولم يحفل بغير ذلك على أهميته ، ولربما عمل بالمنسوخ أو المرجوح أو حمل الحديث على غير المراد منه ففهم من الحديث ما فهمه العامي كما روي عن بعضهم أنه كان إذا استجمر صلى الوتر أخذا بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : «من استجمر فليوتر»[73] ، وكذا من كان ينهي عن الحلق - بتسكين اللام - يوم الجمعة مع أن النهي إنما كان الاجتماع على شكل الحلق للمذاكرة لأن ذلك يحول دون الاستماع إلى الخطبة[74] ، وقد

(71) الخطيب ، الكفاية ص ١١٠ وما بعدها .
(72) نحو كتاب الخطيب البغدادي ، شرف أصحاب الحديث .
(73) البخاري ، الصحيح ١/٤٨ .
(74) ابن الجوزي ، نقد العلم والعلماء ١١٥ .

نسب مثل ذلك إلى غير واحد كابن صاعد[٧٥]، وابن شاهين[٧٦] على عظيم منزلتهما عند المحدثين[٧٧] .

ويذكر أن القسمين الأولين قد كثر وجودهما في العصور الأولى ، وربما ساعدهم على ذلك قرب العهد ، وقلة الأحاديث وطرق الاسناد ، أما الثالث فقد كان وجوده تاليا في وقت كثرت فيه الأحاديث وتعددت طرق الاسناد وطالت ، فضلا عن التغير الذي طرأ على البعض في النية أو الهدف من الرواية ، فبدل أن كان القصد هو صيانة السنة ، والعمل بها أصبح بالنسبة لكثيرين طلب الشهرة ، وطلب الغريب ، وإيهام الرحلة ، وكثرة الأسفار فكان ذلك مدخلا للطاعنين .

وعلى أية حال فإن هذا ليس حال المحدثين وحدهم ، فكم من فقيه جهل الحديث وعابه الناس بذلك ، حتى لم يسلم من ذلك جهابذة الفقه ، وكم من فقيه لا يعرف منهج إمامه في الفقه على تقليده له . . ولو تتبعنا كل صنف من العلماء ما سلم من ذلك طائفة .

وأما موضوع التحريف والتصحيف[٧٨] فلا أحسب أن المحدثين عيبوا به وحدهم ، وإنما كان ظاهرا فيهم لأنهم عالجوا نصوص السنة التي كانت ميدان كل الدارسين ، وكان ذلك في المتأخرين أكثر منه في المتقدمين ، ولا سيما بعد توسع الفتوحات ، واشتغال غير العرب في هذا المبدان - وفيهم من غلبته عجمته - وقد كان للقصاص وطلاب الغريب دور كبير في ذلك ، ومما ذكر أن

---

(٧٥) أبو محمد يحيى بن يحيى بن صاعد البغدادي ، حافظ معروف ت٣١٨هـ . الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٧٦ .

(٧٦)أبو حفص ، عمر بن أحمد البغدادي الحافظ ، ت ٣٨٥هـ . الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٨٧ .

(٧٧) ابن الجوزي ، نقد العلم والعلماء ص ١١٥ .

(٧٨) التحريف إبدال حرف أو أكثر مكان حرف آخر في الكلمة . وأما التصحيف فهو وضع النقط في غير موضعها من الكلمة .

أحدهم حدث بحديث : «من صام رمضان ، وأتبعه ستا من شوال»[٧٩] فقرأ « ستا » على أنها شيئاً ، بشين معجمة وتحتانية آخره همز ، وكذا حديث : «المؤمن كيّس فطن»[٨٠] قرأها بعضهم على أنه كيس قطن بكسر الكاف وتحتانية ساكنة آخره سين مهملة ، إشارة إلى الطهر والنقاء[٨١] .

وقد فطن المحدثون لمثل هذا ولم يغفلوه ، وأخذوا على عاتقهم بيان مواطن الخطأ التي وقعت في الأحاديث - متونا وأسانيدا - وصنفوا في ذلك مصنفات لا أظن أن لها نظيرا في بابها ولعل من أشهرها كتاب تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري[٨٢] ، ويقع في ثلاث مجلدات .

أما أمر التشدد في قبول الرواية فمما أدرك المحدثون أهميته ، وهو نوع احتياط وتثبت والمقصد نبيل شريف لا يفهم منه ترك السنة وطرح نصوصها . ولمزيد من التوضيح نقول : إن أهل الحديث لم يوصفوا جميعا بالتشدد في قبول الرواية ، وهم في ذلك على أقسام ثلاثة :

قسم متعنت في الجرح متثبت في التعديل ، يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين ، فمثل هذا يتمسك بتوثيقه ويعض عليه بالنواجذ ، وإذا ضعف رجلا ينظر هل وافقه عليه غيره أم لا ، فإن وافقه أحد ولم يوثق ذلك الراوي أحد من الحذاق فهو ضعيف ، وإن وافقه أحد فهذا هو الذي لا يقبل الجرح فيه إلا مفسرا . وحتى لا يعتقد أن القضية خاضعة للمزاج فإن من الضروري أن ننبه إلى ما قاله الحافظ الذهبي ، وهو من أهل التتبع والاستقراء في الرجال : لم يجتمع اثنان من العلماء على توثيق ضعيف ، أو تضعيف ثقة[٨٣] . ويذكر أن ابن معين

---

(٧٩) مسلم ، الصحيح ٣/١٦٩ .

(٨٠) المناوي ، فيض القدير ٦/٢٥٦ .

(٨١) العراقي ، التقييد والايضاح ٢٨٤ .

(٨٢) الحسن بن عبد الله العسكري ، ت ٣٨٢ . الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٦/٣٠١ وكتابه المشار إليه مطبوع يتداوله أهل العلم .

(٨٣) السخاوي ، فتخ المغيث ٣/٣٢٥ .

ممن وصف بالتشدد . وهناك قسم آخر معتدل يمثله البخاري وأبو داود في آخرين ، وثالث متسمح كالترمذي وغيره[٨٤] . وبعد هذا التباين في مناهج المحدثين ، كيف يحكم على الكل بما يصدق على البعض ؟

ويلحق بهذا الموضوع ما عيب به على المحدثين من قدح بعضهم لبعض على سبيل التشفي وإخراج ذلك مخرج الجرح والتعديل[٨٥] . وهذا بعيد في حق جلة المحدثين وأئمتهم ، بل إن كثيرا منهم من كان يروي عمن يخالفه الرأي ولو وصل الأمر إلى حد العداء كما هو حال البخاري مع شيخه الذهلي[٨٦] الذي اتهمه بالقول بخلق القرآن . وعامة المحدثين كانوا على درجة عظيمة من الاعتدال ، وتتبعهم للرواة إنما كان وسيلة لا غاية ، وكانوا يكسون ألفاظهم أحسنها حتى في أبلغ مقاصد الجرح ، ولم يترددوا في ذكر الأهل والأقارب بما هم أهله من جرح كما هو حال أبي داود السجستاني في تضعيفه لابنه عبد الله[٨٧] ، وهو ثقة عند غيره ، ووكيع بن الجراح الذي كان لا يروي عن أبيه إلا مقرونا[٨٨] ، وعلي بن المديني الذي ضعف أباه[٨٩] ، كما لم يكتفوا بذكر جانب الجرح دون التعديل إن وجد ، ولا أظن الأمر خافيا على أحد من أهل العلم .

وأما ما عرف عن المحدثين من الزلل في الإعراب ، وكثرة اللحن فليس مما انفردوا به ، ثم إن ما ينفرد في فن من الفنون لا يعاب في الزلل في غيره ، كما ليس على الفقيه أن يعاب في الشعر وإنما الذي يجب على صاحب الفن أن يتقن فنه الذي عرف به وخاصة إذا ما اعتمده الناس فيه .

ويذكر أن بعض المحدثين قد التزم نقل الحديث بلفظه ولو كان فيه لحن ما

---

(٨٤) الذهبي ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٥٩ .

(٨٥) ابن الجوزي ، نقد العلم والعلماء ١١٧ .

(٨٦) محمد بن يحيى بن عبد الله ، حافظ مشهور ت ٢٥٨هـ . الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٢/٥٣٠ .

(٨٧) الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٢/٧٧١ .

(٨٨) الآجري ، سؤلاته لأبي داود ٣/١٣٤ .

(٨٩) الذهبي ، ميزان الاعتدال ٢/٤٠١ .

لم يؤدِ ذلـك اللحن إلى تغيير في المعنى ، وهـو نوع منهجية تؤكـد أهمية التزام النص ، وهو معنى جميل لكن أصل النقل صحيحا لا مطعن فيه[٩٠] . على أن هذا الموضوع قد أورث أمورا كانت مدار جدل لعل من أهمها مدى اعتماد الحديث كحجة في باب اللغة والنحو لما كان يخشى من أن يكون قد وقع من الخطأ في نقل الرواة[٩١] .

ونـأتي في نهاية المـطاف إلى التـذكير بأن الخلاف بين الفقهاء لم يكن أهل الحـديث سببـا فيه ، وإنـما يعود ذلك إلى جملة أسباب من أهمها ، عدم بلوغ بعضهم الحديث - فمن وصله عمل به ، ومن لم يصله عمل باجتهاده - أو عدم ثبوت الحديث عند من بلغه . ثم لأن كثيرا من الأحاديث ظنية الدلالة ، ومن الـطبيعي أن يختلف الفقهاء في المراد منها . وهناك أسباب أخرى ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الموسوم برفع الملام عن الأئمة الأعلام فلينظر هناك .

وختاما فإنه يغلب على ظني أن الباعث على كل هذه الطعون التي أطلقت على المحدثين وما نعتوا به من تسميات هو الحسد أو العداوة ، لأن هذه الأوصاف لا تمت إلى أكثر المحدثين ولا عامتهم بصلة ، ولا سبيل إلى ربطها بواقعهم .

---

(٩٠) الخطيب ، الكفاية في علم الرواية ١٨٥ .

(٩١) من الكتب الهامة التي عالجت هذا الموضوع كتاب الدكتورة خديجة الحديثي ، وهو بعنوان : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف .

مقارنة بين الفريقين :

بعـد استعـراض منهـج كل من الفـريقين في إثبات العقائد والتشريعات الإسلامية ، والمقارنة بين المنهجين يتضح لنا أن أهل الكلام قد جانبهم الصواب فيما يذهبون إليه ، وكانوا أبعد ما يكونون عن الحق في ذات منهجهم فضلا عن الـطعن في غيرهم ، وخاصة أكثر الناس تتبعا للأثر وهم أصحاب الحديث ، حيث كان الراوي منهم يرحل في طلب الخبر الواحد الأشهر حتى يسمع الحديث من ناقله مشـافهة[٩٢] ، وما يزالون في البحث والتفتيش عن حال الرواة جرحا وتعديلا حتى ميزوا صحيح الحديث من سقيمه ، والمنكر من المعروف ، وما إلى ذلك مما لا سبيل إلى معرفته من غير طريقهم .

فبهم عرف الناس حديث النبي صلى الله عليه وسلم - ثاني مصادر التشريع الإسلامي - وحقائق الإسلام وأصوله بعد أن ضيعه غيرهم ، فجمعوا للناس ما كان مفرقا ، وانقاد للسنة من كان عنها معرضا ، وتنبه من كان غافلا ، وحكم حديث رسول الله بعد أن كان يحكم بقول فلان وفلان . . .

لقد كان للمحدثين من الفضل ما لا ينكره إلا مكابر أو جاهل ، حتى عدّ العلماء وأهل الفضل الوقيعة في المحدثين من علامات الابتداع ، فجعلوا علامة الجهمية تسميتهم للمحدثين بالمشبهة وعلامة القدرية تسميتهم لهم بالمجبرة ، وعلامة الزنادقة تسميتهم بالحشوية ، قاله أبو حاتم الرازي[٩٣] في آخرين[٩٤] . وكل ذلك عصبية لا مسوغ لها . ويكفيهم شرفا أنهم أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدراهم بسيرته وأخباره كما أن النحاة أدرى من غيرهم بأخبار سيبويه والخليل .

على أن أصحاب الكلام قد وقعوا فيما اتهموا غيرهم به ، وهو الجرأةَ على

---

(٩٢) الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ٢٢٩ . الخطيب ، الرحلة في طلب العلم ٢٠٣ .

(٩٣) محمد بن ادريس ، أحد الحفاظ ، ومن أئمة الفقه ، توفي سنة ٢٧٧هـ . الذهبي ، تذكرة الحفاظ ١/٥٦٧ .

(٩٤) القاسمي ، قواعد التحديث ٥٨ .

الشرع حين قالوا في دين الله ما لا يعلمون ، فضلا عن خروجهم على منهج أئمة أهل العلم في معرفة الحق ، فأولوا ما يمكن أن يوافق هواهم ، وردوا ما لا سبيل إلى تطويعه[٩٥] ، وكانوا أكثر الناس تفرقا ، وميلا إلى النزاع كما هو ظاهر من كثرة فرقهم ومذاهبهم ، ناهيك عما وصف به كثيرون منهم بقلة الورع ، وضياع المروؤة[٩٦] .

ثم إن أهل الحديث - وهم من الكثرة بحيث لا يبلغهم الاحصاء - كانوا على وفاق تام فيما بينهم ، وهذا دليل على صحة الاعتقاد ، وسلامة المنهج ، مما جعلهم في موضع الثقة والرضا حيث أطبقت قلوب الناس على الاقتداء بهم ، والعمل بما يدينون به ، أو يتبنونه . ولا أحسب أن في مقدور أحد أن ينكر فضل المحدثين وجميل صنعهم ، وهم الذين ذبوا الكذب عن السنة من خلال منهجية تعد من مفاخر هذه الأمة ، وكانوا السبب في إيجاد أحد أهم مناهج البحث العلمي ممثلا بما يعرف بعلم مصطلح الحديث ، وعلم التاريخ والتراجم ، وفيهم ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم : «يحمل هذا العلم من خلف عدو له ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين . .»[٩٧] الحديث .

وخلاصة القول أن كلا من الفريقين على النقيض من الآخر ، وحط من شأن المحدثين وجود أدعياء الرواية ، وجهلة الشيوخ ، وحط من قدر المتكلمين قبولهم لآراء الفلاسفة ، واعتمادهم المنطق ، وعدولهم عن النصوص ، ورد الأحاديث والطعن في رواتها .

---

(٩٥) ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية ٣٩٩ .

(٩٥) ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث ١٤ . الشهرستاني ، الملل والنحل ١/ ٤٦ .

(٩٧) أخرجه ابن عدي في الكامل ١/ ١٥٢ ، والعقيلي في الضعفاء الكبير ١/ ٩ .

نتائج النزاع بين الفريقين :

تمخض النزاع بين الفريقين عن آثار جمة عادت على كل منهما ، منها ما هو سلبي في حق كليهما حيث أصبح العداء طابع كل منهما في حق الآخر ، وإيجابي في حق المحدثين على وجه العموم ، ولعل من أهم هذه النتائج :

١ - رفع مكانة المحدثين في نظر الأمة ، إذ نالوا شرف الدفاع عن العقيدة وصيانتها على الوجه الذي ارتضاه السلف ، في وقت كان أهل الكلام يحرصون فيه على تبديل معالمها وتحريف مضمونها بما يتفق وما يدعون إليه ، مما أدى إلى انحدار مكانة المتكلمين في نظر عامة الناس وخاصة حين وقف هؤلاء على حقيقة قولهم ، فتنبهوا لهم ، واحتاطوا منهم . ومن أظهر الشواهد على ذلك الصراع بين الفريقين في مسألة خلق القرآن والزام المعتزلة أيام المأمون لعلماء الأمة بالقول به(٩٨) ، فكانت الفتنة المشهورة .

٢ - لقد أدى إلزام المأمون ومن تبعه من الخلفاء لعلماء الأمة بالقول بخلق القرآن إلى الطعن في كثير من الرواة الذين استجابوا - ولو رهبة - إذ اعتبر ذلك من أهم أسباب الجرح عند المحدثين ، تبعا لأثرة في المعتقد ، إذ القول بالخلق نوع ابتداع ، حتى ذهب بعض أهل الحديث إلى رد رواية من قال بالخلق ، أو من وقف فيه(٩٩) ، ولم يسلم من شر هذه الفتنة إلا من عصمه الله ، وكادت أن تعصف بالكثير منهم .

٣ - انتهاز الزنادقة وطلاب الفرقة هذا الصراع فعملوا على وضع الأحاديث لنصرة كل من الفريقين توسيعا للشقة ، وتدعيما للنزاع ، وهذه الأحاديث بلغت من الكثرة بحيث امتلأت بها الكتب . وكان ذلك عاملا مساعدا لدعاة الضلالة الطاعنين في الإسلام ، ومادة دسمة للمغرضين وخاصة للمستشرقين في العصور المتأخرة .

٤ - كان لهذا الصراع أثر إيجابي في ميدان علم الحديث ، حيث قام المحدثون

---

(٩٨) أبو زهرة ، الإمام أحمد ٤٦ .

(٩٩) أي من قال : لا أدري أمخلوق هو أم لا ، وكان مترددا في ذلك ، وسمي هؤلاء بالواقفة .

بجمع الأحاديث المتعارضة ولو ظاهرا ، وصنفوا فيها كتبا خاصة ، بينوا فيها مراد تلك الأحاديث بما يدفع التناقض عن حديث المعصوم عليه الصلاة والسلام ، فعرف بذلك ما يعرف بعلم تأويل مختلف الحديث ومشكله ، وهو فن عويص لا يستسيغه إلا الفطاحل من المحدثين كالإمام الشافعي وابن خزيمة الذي يقول : لا أعرف حديثين - يعني صحيحين - متضادين ، فمن كان عنده فليأتني به أولف بينهما[١٠٠] .

ومن هذا المصنفات مثلا ، كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، ومشكل الآثار للطحاوي[١٠١] والتحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ، وغيرها .

ويذكر أن هذا النزاع لم يكن السبب الأساسي في نشأة هذا العلم ، وإنما كان أحد العوامل التي أدت إلى ظهوره كعلم مستقل تبعا لأهميته وضرورته . وهذا الكلام ينصب على الأحاديث الصحيحة ، وأما الضعيفة فقد ذكرنا أنها لا تمتلك من مقومات القوة ما يمكنها من معارضة الصحيح .

٥ - عودة بعض المتكلمين إلى مذهب أهل السلف بعد أن اتضح لهم السبيل ، إذا لم يجد هؤلاء بدا من الاتباع وخاصة بعدما أفضى مذهب المتكلمين بكثير من أهله إلى الشك . يقول الوليد بن أبان الكرابيسي[١٠٢] يوصي أولاده : أتعلمون أحداً أعلم بالكلام مني ؟ قالوا : لا ، قال فتتهموني ؟ قالوا : لا ، قال : فإني أوصيكم أتقبلون ؟ قالوا : نعم ، قال : عليكم بما عليه أصحاب الحديث ، فإني رأيت الحق معهم[١٠٣] .

---

(١٠٠) السيوطي ، تدريب الراوي ١٩٦/٢ .

(١٠١) أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الحافظ ، ت ٣٢١هـ . الذهبي ، تذكرة الحفاظ ٨٠٨/٣ .

(١٠٢) البصري ، أحد أعلام المعتزلة ، ت ٢١٤هـ . سير أعلام النبلاء ١٧٩/١٠ .

(١٠٣) ابن الجوزي ، نقد العلم والعلماء ٨٤ .

وقال أبو الوفاء بن عقيل[١٠٤] لبعض أصحابه : أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض ، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن ، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت[١٠٥] .

وأحسب أن في رجوع هؤلاء وغيرهم من أهل الفضل المشهود لهم بالخيرية كالغزالي وأمثاله[١٠٦] ما يوضح مدى بعد المتكلمين عن جادة الصواب في فهم كثير من أمور الدين أصولا وفروعا .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١٠٤) علي بن عقيل ، أحد أئمة الفقه الحنبلي ، اشتغل بالاعتزال ، وله تصانيف ، توفي سنة ٥١٣هـ . الذهبي ، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٥٩ .

(١٠٥) ابن الجوزي ، نقد العلم والعلماء ٨٥ .

(١٠٦) ابن أبي العز ، شرح العقيدة الطحاوية ٢٢٧ .

مراجع البحث

١ - القرآن الكريم .

٢ - الآجري ، محمد بن علي بن عثمان البغدادي ، سؤلات الآجري لأبي داود السجستاني ، تحقيق د. محمد العمري .طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . ١٩٧٩ .

٣ - الأشعري ، أبو الحسن علي بن اسماعيل ، المتوفية سنة ٣٢٤هـ . مقالات الإسلاميين . دار إحياء التراث العربي ، تصحيح هلموت ريتر . الطبعة الثالثة .

٤ - البغدادي ، عبد القادر بن طاهر التميمي المتوفي سنة ٤٢٩هـ . الفرق بين الفرق . تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . دار المعرفة ، بيروت .

٥ - الترمذي ، أبو عيسى ، محمد بن عيسى المتوفي سنة ٢٧٩هـ . السنن ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٦ - ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم المتوفي سنة ٧٢٨هـ . الفتاوي الكبرى ، نشر الرئاسة العامة لشؤون الحرمين .

٧ - جار الله ، زهدي . المعتزلة . الأهلية للنشر والتوزيع . بيروت ، لبنان ١٩٧٤م .

٨ - ابن الجوزي . أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي المتوفي سنة ٥٩٨هـ . نقد العلم والعلماء . دار الآفاق الحديثة . الطبعة الثانية . بيروت ، ١٩٧٧م .

٩ - ابن حجر . أحمد بن علي العسقلاني ، المتوفي سنة ٨٥٢هـ . تقريب التهذيب . دار الكتب الإسلامية . باكستان .

لسان الميزان . مجلس دائرة المعارف العثمانية . حيدر أباد الدكن . ١٣٣٠هـ .

فتح الباري . المطبعة السلفية .

١٠ - ابن حزم . أبو محمد علي بن القرطبي المتوفي سنة ٤٥٦هـ . الأحكام في أصول الأحكام . دار الآفاق الجديدة .
١١ - الخطيب البغدادي . أحمد بن علي المتوفي سنة ٤٦٣هـ . الرحلة في طلب العلم . مجموعة الرسائل الكمالية . دار المعارف ، الرياض .
الكفاية في علم الرواية . المكتبة العلمية . المدينة المنورة .
١٢ - أبو داود . سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفي سنة ٢٧٥هـ . السنن . دار إحياء التراث العربي . لبنان . بيروت .
١٣ - الذهبي . أبو عبد الله محمد بن أحمد المتوفي سنة ٧٤٧هـ . تذكرة الحفاظ . دار إحياء التراث العربي . لبنان . بيروت .
سير أعلام النبلاء . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . بيروت .
ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل . تحقيق الاستاذ أبي غدة . دار القرآن الكريم .
ميزان الاعتدال في نقد الرجال . طبعة الحلبي .
١٤ - الرامهرمزي . أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن المتوفي سنة ٣٥٠هـ . المحدث الفاضل . دار الفكر . الطبعة الأولى . بيروت .
١٥ - ابن رشد . محمد بن أحمد الحفيد القرطبي المتوفي سنة ٥٩٥هـ . فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة . مطبعة الجمالية . القاهرة . ١٩١٠م .
١٦ - أبو زهرة . محمد . الإمام أحمد . دار الفكر العربي .
١٧ - الزبيدي . محمد مرتضى الحسيني . تاج العروس . دار الجليل .
١٨ - الخاوي . محمد بن عبد الرحمن المتوفي سنة ٩٠٢هـ . فتح المغيث . تحقيق حبيب الأعظمي . مكتبة النمنكاني . المدينة المنورة .
١٩ - السيوطي . عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفي سنة ٩١١هـ . تحذير الخواص من أحاديث القصاص . دار المعرفة . بيروت .
تدريب الراوي . تحقيق الاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف . دار الكتب الحديثة . القاهرة ، ١٩٦٦م .

٢٠ - الشهرستاني . أبو الفتح . محمد عبد الكريم المتوفي سنة ٥٤٨هـ . الملل والنحل . تحقيق الكيلاني . دار المعرفة . بيروت .
٢١ - الصنغاني . محمد بن اسماعيل المتوفي سنة ١١٨٢هـ . سبل السلام . مكتبة الرسالة الحديثة . عمان .
٢٢ - ابن عدي . أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفي سنة ٣٦٥هـ . الكامل في ضعفاء الرجال . دار الفكر . بيروت . الطبعة الأولى .
٢٣ - العراقي . عبد الرحيم بن حسين المتوفي سنة ٨١٦هـ . التقييد والايضاح . المكتبة السلفية . المدينة المنورة .
٢٤ - ابن أبي العز الحنفي . محمد بن علاء الدين المتوفي سنة ٧٩٢هـ . شرح العقيدة الطحاوية . تصحيح وعناية الاستاذ الالباني . المكتب الإسلامي .
٢٥ - عمارة . محمد . التراث في ضوء العقل . دار الوحدة . بيروت .
٢٦ - العقيلي . محمد بن عمرو المتوفي سنة ٣٢٢هـ . الضعفاء الكبير . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . بيروت .
٢٧ - القاسمي . محمد جمال الدين المتوفي سنة ١٣٣٢هـ . قواعد التحديث . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . بيروت . ١٩٧٩م .
٢٨ - ابن قتيبة . أبو محمد عبد الله بن قتيبة المتوفي سنة ٢٧٦هـ . تأويل مختلف الحديث . تصحيح محمد النجار . دار الجيل . بيروت . ١٩٧٣م .
٢٩ - قنبس . عبد الحليم . القضاء والقدر لدى الفلاسفة والمتكلمين . دمشق . ١٩٨١م .
٣٠ - ابن كثير . أبو الفداء اسماعيل بن عمرو الدمشقي المتوفي سنة ٧٧٤هـ . البداية والنهاية . مطبعة السعادة . القاهرة .
٣١ - ابن ماجة . محمد بن يزيد المتوفي سنة ٢٨٣هـ . السنن . بعناية الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي .
٣٢ - المناوي . عبد الرؤوف علي القاهري . المتوفي سنة ١٠٣١هـ . فيض القدير . دار المعرفة . الطبعة الثالثة . بيروت . ١٩٧٢م .